الاقتصاد الليبي: الأزمات ومنطلقات النهوض

إعداد قسم الاقتصادوالطاقة

تمهيد

تراوح أداء الاقتصاد الليبي خلال الأعوام الثلاث الماضية ما بين صعوط وهبوط، فقد سجل نموا سالبا خلال العام 2020، وذلك بسبب الحصار الذي فُرض على الموانئ والحقول النفطية وكانت النتيجة انخفاض إنتاج النفط إلى نحو 228 ألف برميل يوميًا، ما يعادل أقل من سدس إنتاج عام 2019 ويماثل أدنى مستويات الإنتاج بعد عام 2014. وبرغم تحسن الوضع بعد فتح الموانئ والحقول، وبلوغ الإنتاج إلى ما يزيد عن 1,2 مليون برميل يوميا خلال العامين 2021 و 2022م، وتحقق فائض في الميزانية العامة، إلا إن أثار التقلبات في المصدر الأساسي للدخل وأثر النزاع السياسي والاختلالات الأمنية ما تزال ظاهرة على الاقتصاد الليبي الذي يعاني بشدة من عدم التنوع، حيث يعتمد على النفط والغاز في تحقيق أكثر من 60 ٪من الناتج الاقتصادي الكلي وأكثر من 90 ٪ من إيرادات المالية العامة والصادرات السلعية، وبلغت الخسارة في الإيرادات نتيجة الحصار نحو 11 مليار دولار للعام 2021، وفقاً لمصرف ليبيا المركزي. وبشكل عام بلغ إجمالي إيرادات المالية العامة 23 مليار دينار ليبي في عام 2020 ، وفقا لوزارة المالية في طرابلس، أي نحو 40 ٪ من إجمالي الإيرادات المحققة في عام 2019، لتقفز إلى 137 مليار العام 2022، وتعود هذه القفزة إلى عودة مستوى الإنتاج إلى السقف المعتاد وتخفيض قيمة الدينار الليبي من 1,4 دولار للدينار إلى 4,48 دينار للدولار. وقد تسببت هذه المشكلات في مزيد من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية في بلد يعاني سياسيا وأمنيا الحرب ويواجه تدهور في الخدمات العامة والبنية التحتية التعليمية والصحية[11].

وفى هذا الصدد، تواجه ليبيا تحديات اقتصادية هائلة، وتحتاج بشكل مُلحّ إلى مؤسسات موحدة وحوكمة رشيدة، وإرادة سياسية قوية، وإصلاحات اقتصادية طال انتظارها كثيراً، وإقرار نظام للاستفادة العادلة من الموارد السيادية العامة في ليبيا، وحكومة قادرة علي فرض سيطرتها علي كامل التراب الليبي قادرة على رسم سياسات اقتصادية متكاملة.

ومن هذا المنطلق، تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة إلى وضع استراتيجيّة تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة، وعلى الحكومة أن تُواجه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشروعات الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي.

واستدراكاً لأهمية استعراض تقييم مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي التي تعكس حقيقة الأزمة الاقتصادية في ليبيا ومنطلقات النهوض، تتناول الدراسة ثلاثة محاور أساسية. أولاً: قراءة فى واقع المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الليبي فى الآونة الأخيرة، ثانياً: التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الليبي، ثالثاً: منطلقات النهوض بالاقتصاد الليبي فى ضوء الأزمات الراهنة.

أولاً: قراءة فى واقع المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الليبي فى الآونة الأخيرة

11 The World Bank in Libya, Libya Economic Monitor - Spring 2021, available at: https://bit.ly/2WaG7wO.

تعرض الاقتصاد الليبي لثلاث أزمات بشكل متزامن خلال الأعوام الثالثة الماضية؛ وهي الانفلات الأمني والحروب وجائحة كورونا وتهاوي إيرادات النفط، الأمر الذي دفع ليبيا نحو أزمة مالية حادة ما أن تتعافى منها جزئيا حتى تعود لتغرق من جديد، تجلت مظاهرها في العديد من المؤشرات الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

1. معدل النمو الاقتصادي

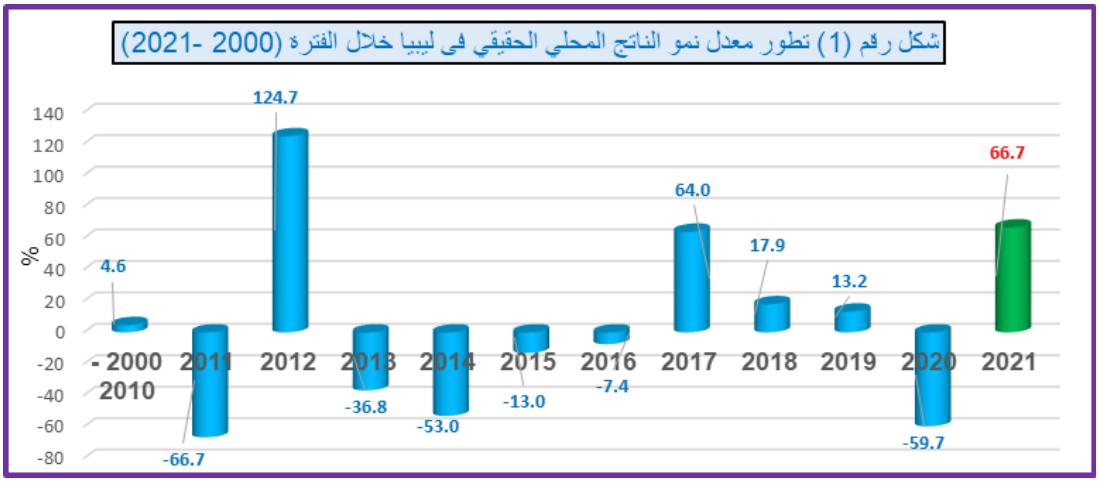

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2021, available at: https://bit.ly/3AYDxJG.

نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

- خلال عام 2020 شهد معدل نمو الاقتصاد الليبي تحت وطأة جائحة كورونا انكماشاً كبيراً بنحو 59,7٪، ويعد الأسوأ منذ عام 2011 ، وذلك نتيجة للحرب على العاصمة و توقف إنتاج وتصدير النفط فضلاً عن الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى تصنيف ليبيا كأكثر الاقتصادات تأثرًا في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.[12]
- تقديرات البنك الدولي كانت متفائلة جدا في مستوى تعافي الاقتصاد الليبي في 2021 حيث كانت توقعاته بنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 67٪ بالقيمة الحقيقية في عام 2021،[13] حيث بلغت نسبة النحو نحو 31٪، مع بقاء إنتاج النفط والغاز المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . وساعد ارتفاع أسعار النفط العالمية على دعم الانتعاش العام في إنتاج النفط، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين، ويساند بدوره في تعافي الاستهلاك الخاص، توفير الخدمات، بما في ذلك الكهرباء، والآثار المستمرة لجائحة كورونا.[14]

2. معدل التضخم

12 تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل 2020، متاح علي الرابط التالي: https://bit.ly/3gXSFxN

13 The World Bank in Libya, Libya Economic Monitor - Spring 2021, available at: https://bit.ly/2WaG7wO

14 الشحاتي يكتب: صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي وما يتعلق بليبيا في تقرير الربيع ابريل 2021، جريدة مدى ليبيا، 10 أبريل 2021، متاح علي الرابط التالي: https://bit.ly/3yAXpBU

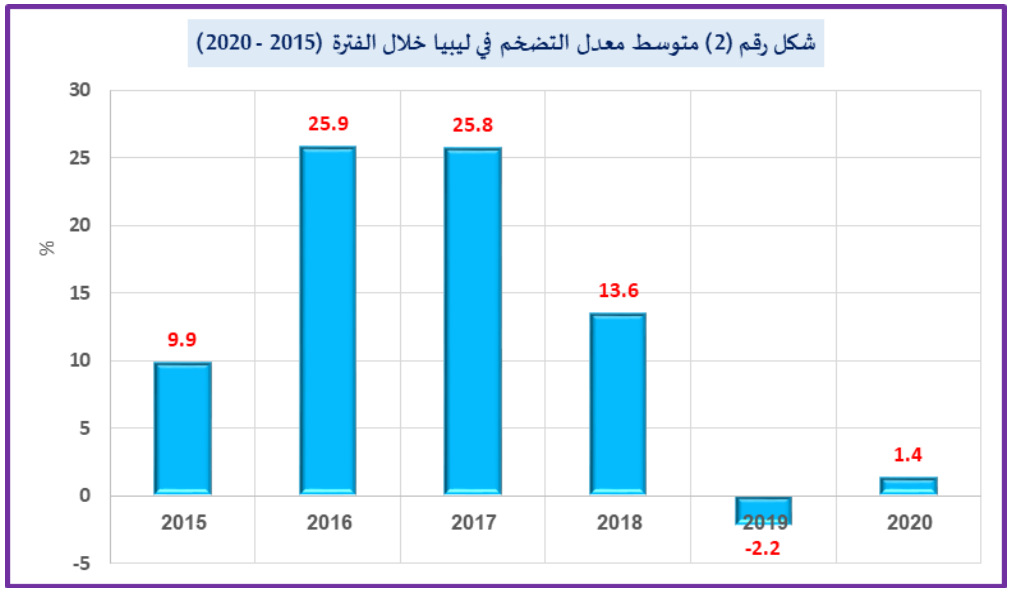

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط.

يتضح من الشكل السابق أن متوسط معدل التضخم بلغ خلال الفترة (2014 – 2019) نحو 12,6٪ نتيجة التضخم المستورد. بينما شهد معدل التضخم تحسناً فى عام 2019 لينخفض بنسبة 2,2٪ وذلك نتيجة لتراجع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ، والملابس والاحذية، والأثاث، والنقل، والاتصالات، والترفيه والثقافة[15]، بالإضافة إلى انخفاض الرسوم على المعاملات بالعملة الصعبة من 183٪ في سبتمبر 2018 إلى 163٪ في أغسطس 2019 الأمر الذى أدى إلى تيسير الحصول على العملات الأجنبية. وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل التضخم فى ليبيا بنهاية عام 2021 ليصل إلى 18٪ بسبب قلة المعروض من السلع وتأثير جائحة كورونا على تضاعف أسعار الشحن عالميًا، وارتفاع أسعار السلع الغذائية حسب مؤشر منظمة الفاو[16]، وهو ما وقع بالفعل، وقد تأثر منحى التضخم، في الأعوام 2021 و 2022 بزيادة المرتبات والحوافز المالية التي اعتمدتها الحكومة. وإذا نجحت هذه الحوافز في بث النشاط في الطلب، وارتفاع التضخم.

3. معدلات التشغيل والبطالة

رجحت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ارتفاعا في معدلات التضخم وفاتورة الاستيراد ونسبة البطالة بين الليبيين كأعلى نسبة في المنطقة، بسبب تدهور أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا. وكشف أخر تقرير عن البطالة أصدرته وزارة العمل بحكومة الوفاق الوطني الليبية أن عدد الباحثين عن العمل خلال النصف الأول من العام 2020 بلغ 128 ألفاً، بمعدل زيادة يبلغ 62,6 ألف باحث عن العمل مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ، لتصل نسبة البطالة إلى 18٪. [17]

15 مصرف ليبيا المركزي، (2019) «النشرة الربعية»، الربع الرابع 2019.

16 الحاسي يستعرض عوامل ارتفاع أسعار السلع في ليبيا: تغيير سعر الصرف ليس السبب، بوابة الوسط، 7 أغسطس 2021، متاح على الرابط التالي: http://alwasat.ly/news/libya/328698

17 كورونا يهدّد وظائف 120 ألف ليبي، العربي الجديد، 5 مايو 2020، متاح على الرابط التالي: https://ly.bit/1FQV2Mf

شكل رقم (3) تطور معدل البطالة فى ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021)

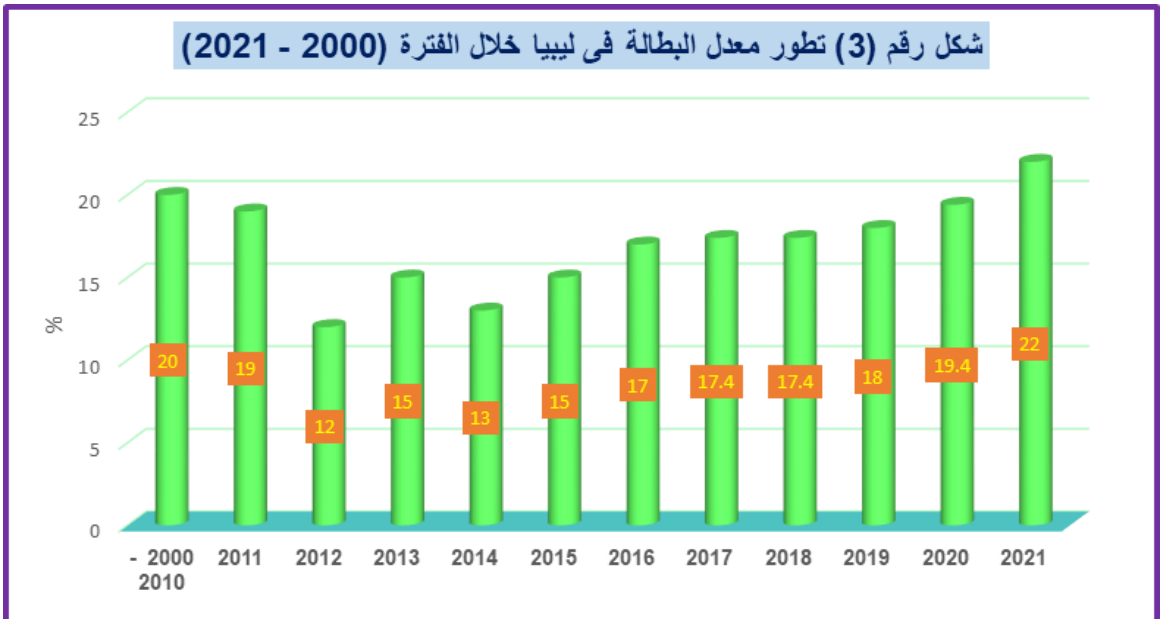

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي؛ وبيانات استقصاء الأيدي العاملة في ليبيا ومؤشرات التنمية في العالم؛ وقاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية، ووزارة العمل والتأهيل الليبية. http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm

ووفقا لتقديرات خبراء البنك الدولي، يعاني الاقتصاد الليبي من ارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب والتي تقدر بحوالي 50٪ ، كما تعاني ليبيا من أزمة في الأرقام الرسمية التي تعكس معدل البطالة الحقيقي وذلك حتى قبل اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير. ومن المؤكد أنّ معدل البطالة الحقيقي في ليبيا يزيد على 30٪ في ظل تعثر الأنشطة الاقتصادية وإحجام المستثمرين عن دخول السوق.[18]

4. سعر صرف الدينار الليبي

في 16 ديسمبر 2020، أقر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي توحيد سعر صرف الدينار الليبي، ليصبح سعره مقابل حقوق السحب الخاصة 0.1555، أي ما يعادل الدولار 4.48 دينار، ابتداءً من الثالث من يناير 2021؛ على أن يسري هذا السعر على جميع أغراض واستعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية. وقد جرى اتخاذ القرار بإجماع أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماعهم الموحد، استجابة لتوصية اللجنة الفنية المكلفة بدراسة خيارات تعديل سعر الصرف[19]، وكانت التوقعات أن يؤدي توحيد سعر صرف الدينار إلى تحجيم السوق الموازية والقضاء على نسبة كبيرة من الفساد، خاصة مع وجود سعرين للصرف أحدهما رسمي ثابت يحدده المصرف المركزي، وآخر في السوق الموازية والتي نمت وتغذت على الصراع السياسي. ومع تراجع ظاهرة الفساد التي اقترنت بفروق سعر صرف الدولار بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية، إلا إن تداول العملات الصعبة في السوق الموازية ما يزال واسعا وذلك لتعقيد إجراءات الحصول على العملة الصعبة من المصارف والقيود الموضوعة على التحويل.

18 البطالة في ليبيا.. تأشيرة موت أو هجرة بلا عودة، متاح علي الرابط التالي: https://bit.ly/3swjjnB

19 بيان مصرف ليبيا المركزي بشأن تعديل سعر الصرف، 16 ديسمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3giGgpl

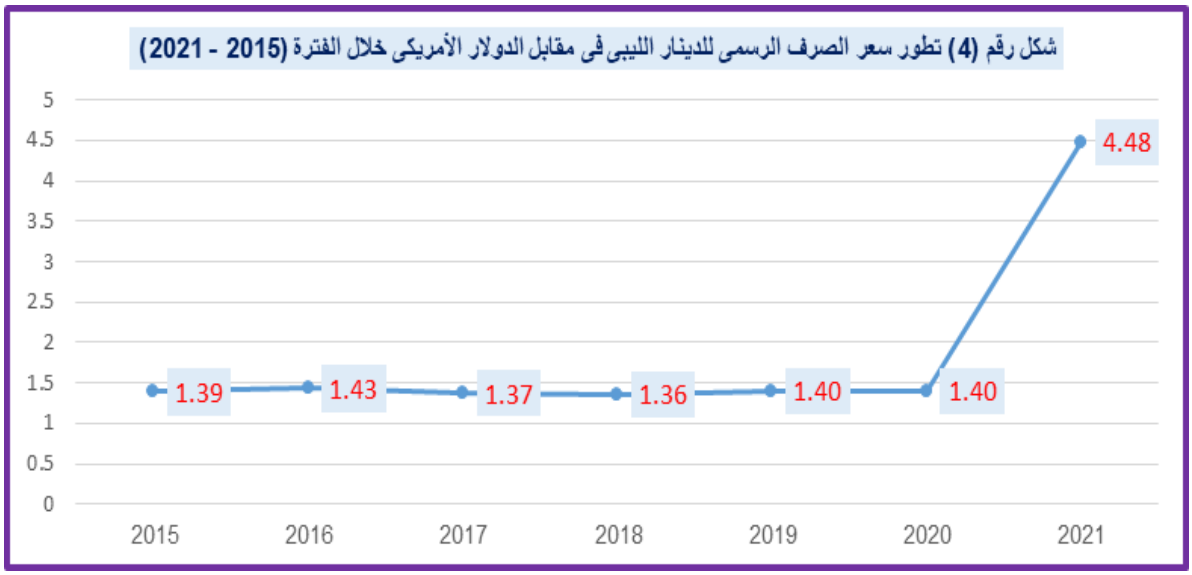

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، (2021) «النشرة الربعية»، الربع الأول 2021.

شكلت السوق الموازية للعملات قناة خاصة لاقتصاد الظل، مستفيدة من أزمات السيولة وفروقات أسعار الصرف، فقد انتعش هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي، واختلط بأنشطة غير مشروعة، مثل التجارة في الصكوك والبطاقات المصرفية والاعتمادات المستندية، بل وبأنشطة إجرامية مثل تهريب الوقود والبشر. وأدت هذه العوامل إلى هبوط قياسي للدينار أمام العملات الدولية الرئيسية، وتناقص قيمته الشرائية بشكل مستمر منذ العام 2014، إذ وصل معدل تراجع العملة الليبية أمام الدولار إلى نسبة 75%، وفق بيانات أممية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، وقد نشرت هذه البيانات قبل الإعلان عن توحيد سعر صرف الدينار.[20]

5. حجم إنتاج النفط في ليبيا

بعد اغلاقات عدة في الشرق والغرب والجنوب، كان أخرها ما وقع في يناير 2020، حيث تم إيقاف صادرات النفط من موانئ البريقة وراس لانوف والحريقة والزويتينة والسدرة، فقدت ليبيا حصة نفطية تراكمية بلغت 67,17 مليون برميل، كان يفترض أن تتجه إلى الأسواق العالمية، منذ بدء أزمة إغلاق حقول وموانئ الأخيرة، بالإضافة إلى معاناة البلاد من نقص في الوقود، نظراً لعدم قدرة الحكومة على دفع ثمن الواردات. وقد شهد حجم الإنتاج النفطي في ليبيا انخفاضاً من نحو 1،5 مليون برميل يومياً خلال عام 2012، ليسجل أدنى مستوى له في الربع الأول من عام 2020 عند مستوى 300 ألف برميل يومياً، واستمر تراجع إنتاج النفط حتى سجل في شهر أبريل 2020 حوالي 82 ألف برميل فقط يومياً، ليعود الإنتاج إلى مستوى 1,2 مليون برميل بعد انتهاء أزمة الحقول والموانئ.

20 خبراء: توحيد سعر العملة الليبية يقضي على السوق السوداء لكنه يرفع الأسعار، بوابة الوسط ، 19 ديسمبر 2020، متاح على الرابط التالي: http://www.alwasat.ly/news/libya/304842

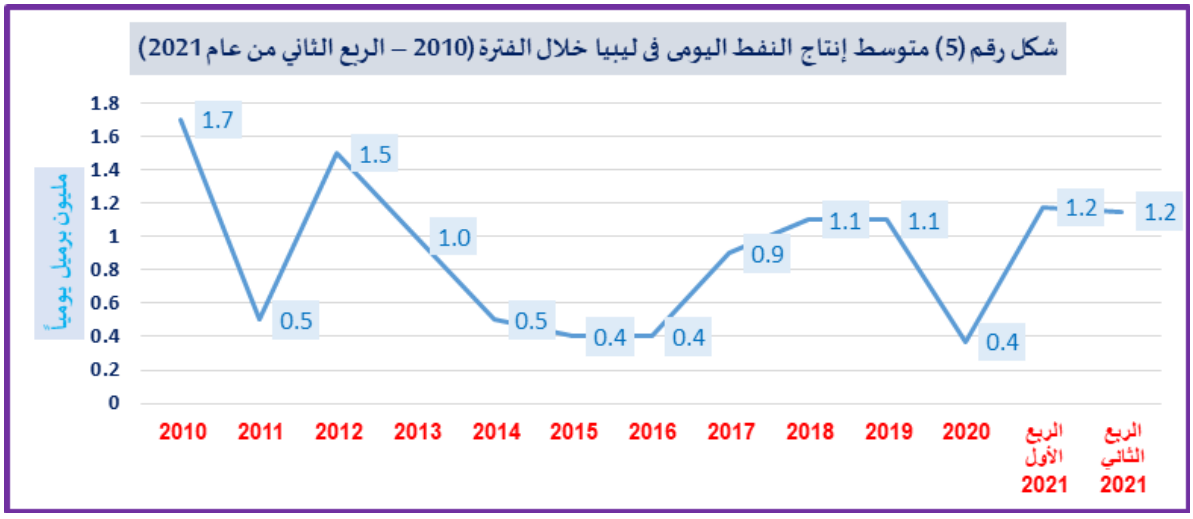

المصادر: التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يوليو 2021، بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للنفط.

6. تطور الايرادات النفطية في ليبيا

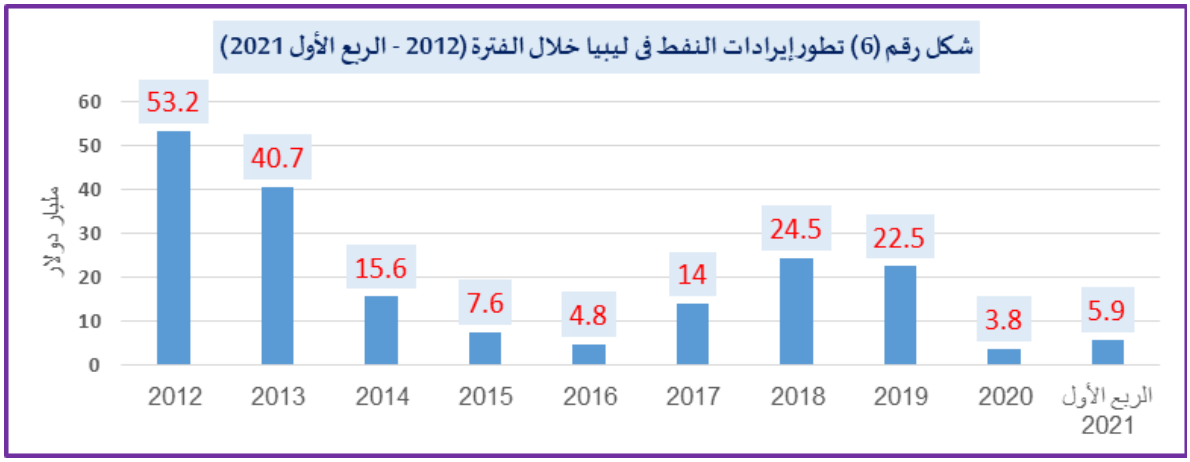

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، (2021) «النشرة الربعية»، الربع الأول 2021.

نلاحظ من الشكل السابق انخفاض إيرادات النفط الليبي من 53 مليار دولار عام 2012، لتصل لأدنى مستوياتها في عام 2020 نتيجة انخفاض إنتاج وتصدير النفط بسبب إغلاق الموانى والحقول النفطية فضلاً عن الانهيار الشديد فى أسعار البترول عالمياً، الأمر الذي تسبب في خسائر مالية للاقتصاد الليبي تجاوزت 11 مليار دولار خلال عام 2020، وذلك وفقاً لتقديرات مصرف ليبيا المركزي.

الأعوام 2021 و 2022 شهدت ارتفاعا في الإيرادات العامة راجعة إلى عودة سقف إنتاج النفط إلى مستوى 1,2 مليون برميل، والتغيير في سعر صرف الدولار، حيث بلغت الإيرادات العامة 105,7 مليار دينار، 134,4 مليار دينار على التوالي.

7. مؤشرات ميزان المدفوعات

يعاني الاقتصاد الليبي من خلل في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري، حيث يعمل ذلك الخلل على تعزيز اعتماد الموازنة المالية على الإيرادات المالية النفطية مقارنة بالغير نفطية، مما يعزز من تبعية عمليات التنمية الاقتصادية الليبية للسوق العالمي، الأمر الذي يعرضها إلى انتكاسات قوية للصدمات الخارجية وخاصة الاقتصادية والمالية منها ولاسيما في ضوء انخفاض أسعار النفط عالمياً. وقد أظهر البيان الصادر عن مصرف ليبيا المركزي عن الإيراد والإنفاق لسنة 2020 أنه نتيجةً لأزمة إيقاف إنتاج النفط وتصديره وتوقف المصدر الوحيد للدخل بالنقد الأجنبي، فإنّ ميزان المدفوعات قد سجل خلال الفترة التي يغطيها البيان عجزاً بمقدار8,8 مليار دولاراً تمت تغطيتها من احتياطيات مصرف ليبيا المركزي.

	2017	2018	2019	2020e	2021f
Current account balance, US$ billion	4.4	11.3	6.0	-8.8	-4.2
In percent of GDP	13.7	6.9	-20.8	-8.8	13.7

شكل رقم (7) مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

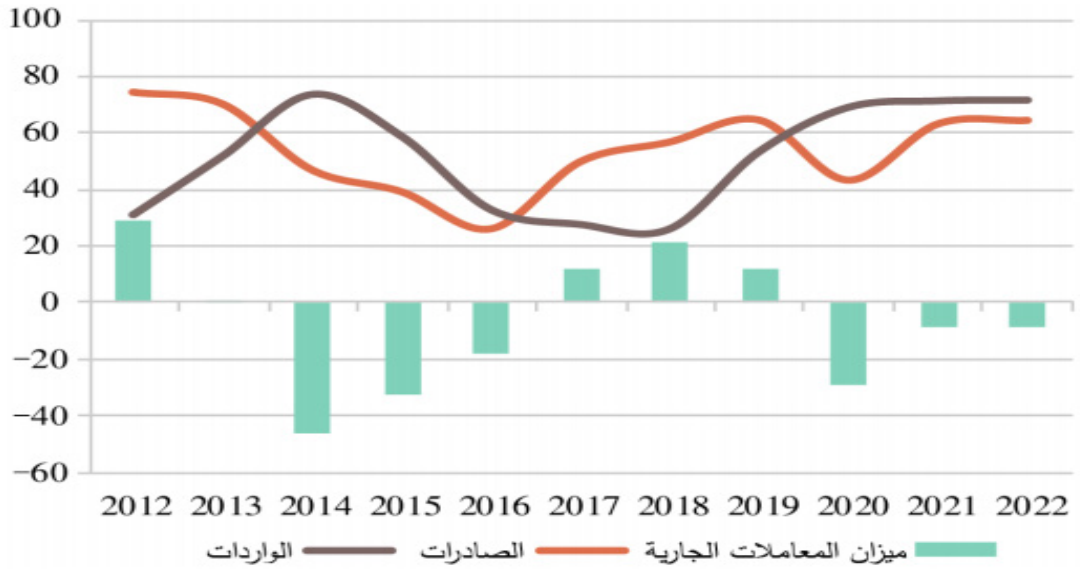

المصدر: توقعات البنك الدولي' ليبيا: الآفاق الاقتصادية- أبريل 2020 ، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3sxZrQN

8. مؤشرات الموازنة العامة الأعوام 2020-2022

يشار إلى أن الموازنة يغلب عليها هيمنة بند الأجور التي تمثل ما يفوق 50%من إجمالي النفقات. كما يفرض تراجع أسعار النفط فضلا عن انخفاض إنتاج ليبيا من النفط الخام تحديات على أوضاع المالية العامة كذلك فإن انخفاض

مستوى الإيرادات الضريبية إلى نحو 2٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي يمثل تحديا كبيرا أمام حشد طاقات التمويل المحلية.

شكل رقم (8) مؤشرات الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

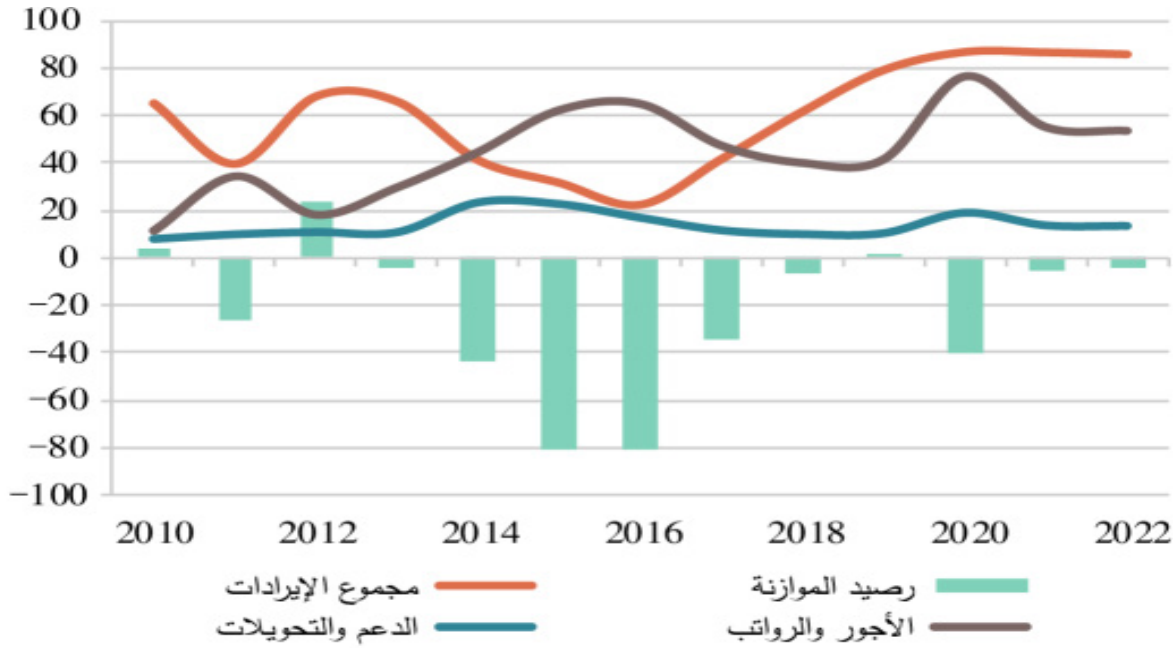

المصدر: توقعات البنك الدولي□ ليبيا: الآفاق الاقتصادية- أبريل 2020 ، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3sxZrQN

ثانياً: التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الليبي

يعتبر أداء المؤسسات الليبية خلال الفترة الماضية سيئاً في معظم القطاعات وعلى رأسها القطاعات المالية والاقتصادية وقطاعيْ الصحة والتعليم والخدمات المقدمة مثل الكهرباء والمواصلات والاسكان والمياه والنظافة وغيرهم وذلك نتيجة للفساد المالي والإداري والانحراف عن الصلاحيات والسلطات؛ حيث اتسم الأداء الحكومي في ليبيا بضعف الإدارة والانحراف عن الأهداف عند ممارسة الأعمال والقيام بها من غير المعنيين وعدم العمل وفق خطط مدروسة وفقدان البعد الاستراتيجي في الإدارة مما أدى الى ضياع الأموال والإمكانات دون تحقيق الأغراض. ويمكن إرجاع مسببات الانهيار والتدهور في الاقتصاد الليبي إلى مجموعة من التحديات التالية:

1) الخلل الهيكلي وأثره على النشاط الاقتصادي

منذ التحول الاشتراكي نهاية السبيعينيات والاقتصاد الليبي يعاني اختلال في بنيته حيث أدى تأميم القطاع الخاص ونقل أنشطته إلى القطاع العام والبلد يشهد تدهورا اقتصاديا من مظاهره ارتفاع فاتورة الاستهلاك وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي وتراجع قيمة الدينار وارتفاع اظلأسعار وبروز السوق الموازية والعجز في الموازنة، وانتهى الوضع إلى عدم قدرة الدولة على توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية إذ توقف التخطيط الاقتصادي منذ العام 1986.

شهدت البلاد انتعاشا اقتصاديا بعد حل المشاكل العالقة مع المجتمع الدولي ورفع القيود المفروضة على حركة الاستيرادا والتصدير والسفر للخارج وتم التوقيع على مئات المشروعات التنموية، غير أن الاتجاه لم يكن وفق رؤية واستراتيجية محكمة، حيث انعكس الارتباك والخلاف في طبيعة التحول والتعاقدات التي شابها فساد.
ازداد الوضع سوء بعد ثورة فبراير إذ لم يتم تبني أي مشروع تنموي وتدهورت الخدمات العامة الصحية والتعليمية أكثر، وشهد البلاد انقطاعا للتيار الكهربائي لساعات طوال يوميا وتوسع السوق الموازي وارتفعت الأسعر وتعطلت تقريبا عجلة الاقتصاد.
مظاهر الخلل الهيكلي يكشف عنها الاعتماد الكلي على النفط والغاز كمورد للميزانية وبنسبة تصل إلى 95٪ وارتفاع أعداد العاملين في القطاع العام حيث تجاوز عددهم 2,3 مليون عامل وموظف، لتبلغ فاتورة المرتبات نحو 50 مليار دينار ليبي العام 2022، ويقترب الإنفاق ذو الطبيعة الاستهلاكية في الميازنة العامة من 90٪ خلال السنوات العشر الماضية.

2) أزمة الكهرباء فى ليبيا

تحولت أزمة الكهرباء في ليبيا إلى هاجس دولي وأممي إضافة إلى أنها قضية داخلية ملحة، وبرغم التحسن وتراجع ساعات إنقطاع التيار الكهربائي خلال الشتاء الحالي 2023م، فإن التحدي هو الحفاظ على الوضع الراهن خلال فترة الصيف خاصة مع تصاعد الأزمة خلال السنوات الأخيرة[21]

تواجه ليبيا منذ العام 2011 وحتى الآن مشاكل في إنتاج الكهرباء بسبب جولات المعارك المتكررة. ودمرت محطات توليد عديدة وخطوط نقل، كما تسببت الخسائر في عجز متزايد في توليد الطاقة سنوياً. ويبلغ متوسط انقطاع الكهرباء يومياً خلال فترة الصيف عشر ساعات يومياً خصوصا في العاصمة.[22]

عانت الشبكة العامة للكهرباء خلال السنوات العشر الماضية ظروفا استثنائية وصعبة، تمثلت في أضرار مادية جسيمة لحقت بمحطات التوليد والتحويل وخطوط نقل الطاقة الرئيسة وشبكات التوزيع وغيرها من المنشآت الكهربائية. بالإضافة إلى توقف العمل بالعديد من مشاريع الإنتاج نتيجة مغادرة الشركات المنفذة للأعمال مواقعها بسبب الأحداث الأمنية والاشتباكات المسلحة، وهو ما وضع الشبكة العامة في حالة صعبة وحرجة أدت إلى وقوع عجز كبير في تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية، وبالتالي اللجوء إلى قطع التيار الكهربائي لفترات طويلة.[23]

مبررات الشركة في السابق تدور حول الاعتداءات التي تتعرض لها محطات التوليد، وغرف التحكم في مختلف المناطق التي تقع فيها، من طرف مسلحين يرفضون دخول مناطقهم في النظام الاضطراري، توزيع الأحمال، ويجبرون الفنيين على إعادة التيار بطريقة عشوائية، أدت وتؤدي إلى أسوأ ما يمكن أن يقع لأي شبكة كهرباء في العالم، وهو الإظلام التام.

وفى هذا الإطار، وصل العجز في إنتاج الطاقة الكهربائية في ليبيا إلى 2000 ميجاوات، حيث أن المتاح يصل الى 5000

21 أزمة الكهرباء في ليبيا.. مهمة عاجلة لـ»الدبيبة»، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3gl6Ca6
22 مخاوف سكان طرابلس بين جحيم المعارك ولهيب صيف بلا كهرباء، 30 مايو 2019، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/31K4OOE
23 أزمة الكهرباء في ليبيا ودور الطاقات المتجددة، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، حلقة نقاشية، 7 مايو 2018، متاح على الرابط التالي: http://loopsresearch.org/projects/view/215/?lang=ara

ميجاوات، في حين المطلوب انتاج 7000 ميجاوات خاصة في الصيف، كما أن أغلب المحطات الجديدة المتعاقد عليها متوقفة حاليا بسبب الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد. وتسبب ذلك في عدم عودة الشركات الأجنبية لتنفيذ

عدة مشروعات تتعلق بمحطات توليد الطاقة، ما أدى الى تفاقم مشاكل العجز في الكهرباء، وتخطت خسائر قطاع الكهرباء منذ العام 2011 في ليبيا 1,5 مليار دينار[24] فيما يبلغ اجمالي قيمة عقود مشروعات تنفيذ محطات للكهرباء في البلاد سبعة مليارات دينار[25] .

نلاحظ في كل هذه المشاكل المجتمعة ان جميع الحلول المؤقتة من استجلاب توربينات مؤقتة واقتراض مليار دينار من الخزانة وغيرها هي عبارة عن محاولات مؤقتة، وبدا أن مشاكل الشركة أكبر من ذلك بكثير. لا يوجد مصدر دقيق عن المركز المالي الحالي للشركة، لكن يبدو أن الأزمة المالية المتفاقمة للحكومات الليبية المختلفة وتعثر وتخبط حكومة الوفاق منذ بداية عملها قد يكشف عن حجم الفساد المالي داخل الشركة منها ديون مشكك في تحصيلها من المستهلكين تقدر بالمليارات، ديون بالمليارات لمؤسسة النفط والخزانة العامة، والتزامات تعاقدية اخرى بمئات الملايين من الدولارات[26].

أما بالنسبة لأصول الشركة تم سرقة مئات السيارات بمعدات الصيانة من الشركة واستمرار العبث بالمحطات وابراج التوزيع وسرقة الكابلات يوميا بمعني خسائر اخرى بمئات الملايين سنويا. هذا عدا عن تدهور حال المحطات العاملة والتي قريبا تحتاج لعمرة وصيانة تكلف مئات الملايين مع غياب الشركات الأجنبية المتخصصة.

جدول رقم (4) عجز إنتاج الكهرباء في بعض الدول العربية عام 2021

عجز إنتاج الكهرباء في بعض الدول العربية 2021

الدولة	عجز إنتاج الكهرباء (ميجاواط)	ساعات انقطاع الكهرباء
العراق	10.000	12-6
لبنان	1600	18-12
السودان	1000	12-10
سوريا	3800	22-16
اليمن	%50	18
ليبيا	1700	6-4

Source: مركز المستقبل - لماذا تعثرت 6 دول عربية في حل أزمة الكهرباء؟ (futureuae.com)

24 1.5 مليار دولار خسائر قطاع الكهرباء في ليبيا (dostor.org)

25 مسؤول ليبي: العجز في إنتاج الكهرباء يصل إلى 2000 ميغاوات، 15 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي: http://content_74991638.htm/15/07-arabic.china.org.cn/txt/2019

26 الشركة العامة للكهرباء... الى اين؟، غسان عتيقة، ليبيا المستقبل، 1 يونيو 2016، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2lk7V8b

وقد كشف مدير مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي أن الفساد المالي وراء أزمة الكهرباء في ليبيا. حيث أن الاعتمادات التي تم منحها للشركة العامة للكهرباء كافية لتزويد ليبيا بالكهرباء مع فائض في الطاقة لدول الجوار وأن المشكلة تتمثل فى وجود فساد مالي وغياب الأجهزة الرقابية الحريصة على مراقبة أذونات الصرف، حيث أن ما حصل فى قضية فساد اعتمادات محطة كهرباء للمودة المنظورة أمام مكتب النائب العام خير دليل فكود التسجيل بمنظومة الاعتمادات بمصرف ليبيا المركزي الخاص بالشركة كاف لسرد الأرقام الخيالية التي صرفت للشركة في صورة اعتمادات وكفيلة بسجن الكثيرين بما فيهم مسؤولي الأجهزة الرقابية.[27]

الوضع منذ مطلع العام 2023م يشير إلى تحسن ملحوظ، خاصة في العاصمة، التي كانت أكثر المدن تعرضا لطرح الأحمال لساعات طويلة، والاختبار الحقيقي لنجاح الحكومة الشركة في كلف الكهرباء هو ذروة الصيف القادم.

3) تفشي كافة مظاهر الفساد في ليبيا

تشير تقارير الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية إلى ارتفاع حجم الفساد في الاقتصاد الليبي وتراجع قدرة الحكومة الليبية على محاربته خلال الأعوام الماضية لتصبح ليبيا ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، حيث حلت في المرتبة 171 من أصل 180 دولة شملهم تقرير عام 2022.

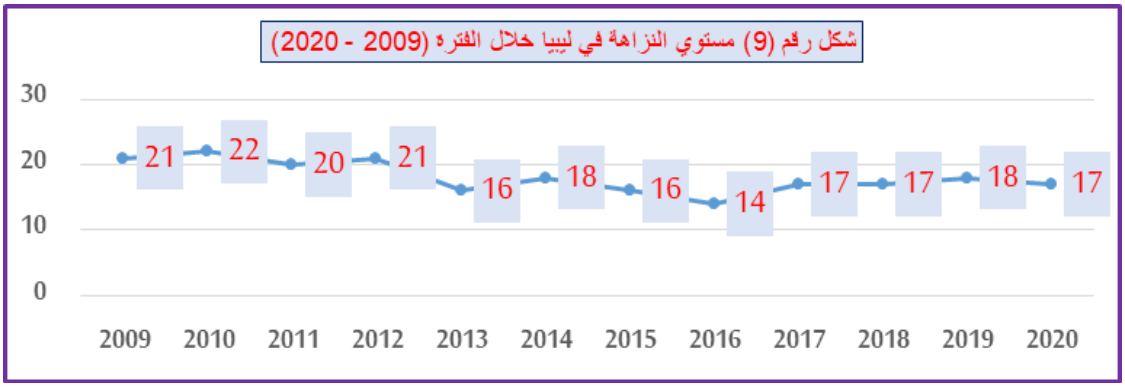

المصدر: تقرير مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية، أعداد مختلفة، متاح على الرابط التالي: https://www.transparency.org/en/cpi

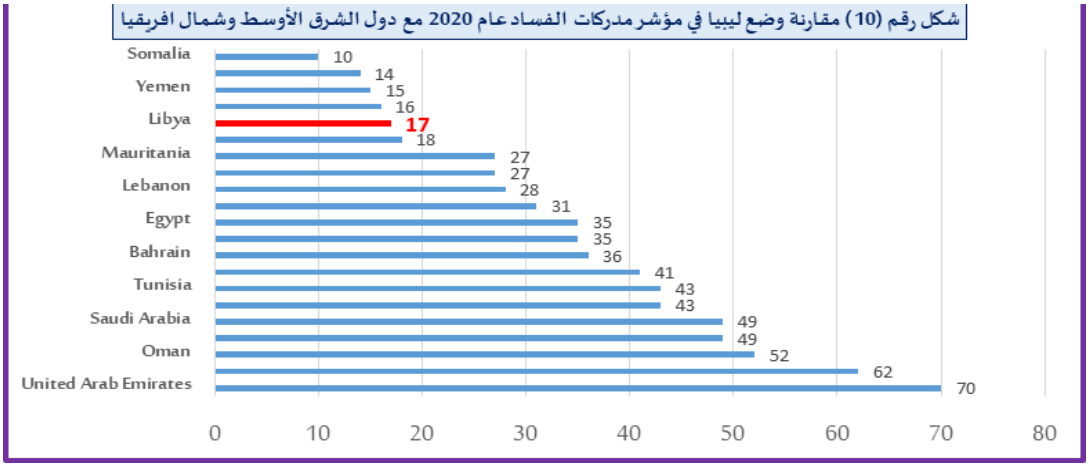

27 العول: الفساد المالي وراء أزمة الكهرباء في ليبيا، 11 يوليو 2019، متاح على الرابط التالي:
https://www.libyaakhbar.com/news-libya/982228.ht

يلاحظ من الشكل حصول ليبيا على معدل 17 درجة من أصل 100 درجة لتصبح في المرتبة قبل الأخيرة عربيا قبل كل من سوريا واليمن، وبعد العراق، وجاءت ليبيا في المركز السابع عشر عربيا، فوضعتْ بين الدول الخمسة الأكثر فسادا بين الدول العربية.

جدول رقم (5) أشكال وآثار الفساد في ليبيا

	شكل الفساد	الشريحة المتفشى فيها الفساد	آثار وتبعات الفساد
1	الوساطة والمحاباة والتسيب	متقلدي المناصب والموظفون العموميون	إنفاق قرابة 50 مليار دينار سنوى على المرتبات ووجود عن 2.2 مليون موظف عمومي بمعدل انتاجية لا يتعدى ربع ساعة يوميا
2	التواطؤ والرشى والاهمال	مسؤولي ومشرفي المشروعات التنموية	هدر أكثر من 80 مليار دينار من عام 2010 حتى عام 2017 دون تحقيق أي تنمية
3	استغلال المنصب للمصالح الخاصة والاسراف	البعثات الدبلوماسية بالخارج والدراسة بالخارج	هدر أكثر من نصف مليار دولار سنويا على 141 بعثة دبلوماسية دون تحقيق أي مصالح للدولة، وأكثر من نصف مليار دولار على الدراسات بالخارج دون الاستفادة منها في الحصول على تأهيل علمي حقيقي وجزء كبير من الموفدين لا يرجع الى الوطن
4	المضاربة بالنقد المحلي والاجنبي وتهريب الاموال للخارج والتلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية وغسيل الاموال	القطاع المصرفي	التضخم المضاعف وغلاء الاسعار وشح السلع الاساسية وازمة السيولة وسوء الخدمات المصرفية والمتاجرة بالنقد والصكوك وانخفاض قيمتها الحقيقية والتسبب في انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي وزيادة معاناة المواطن.
5	عدم الكفاءة وتضارب المصالح واستغلال الوظيفة للمصالح الخاصة (مؤسسات الخدمات العامة)	الكهرباء	إنفاق نحو 5 مليار دينار سنويا على الكهرباء ولازالت الدولة تعاني من الانقطاعات وسوء الخدمة.
		الصحة	إنفاق أكثر من 4 مليار دينار سنويا على الصحة والادوية ولا زال المواطن يبحث عن العلاج والدواء في المصحات الخاصة في الداخل والخارج.
		التعليم	إنفاق أكثر من 8 مليار دينار سنويا على التعليم بشقيه العام والعالي ولازالت العملية التعليمية تعاني من سوء الخدمة وتدنى المخرجات إلى اقل المستويات.
		الدعم	إنفاق نحو 20 مليار دينار سنويا على الدعم ولازال المواطن المحتاج في عوز ومعاناة حيث يباع الرغيف والدواء والسلع الاساسية بأغلى الاسعار وانعدم وجود الوقود في مناطق عدة بالدولة

المصدر: من إعداد القسم بالاعتماد على تقارير ديوان المحاسبة والمصرف المركزي

4) استمرار ارتفاع معدلات الفقر

يعيش المواطن الليبي في هذه المرحلة حالة من الغموض والخوف، ووضعا مأساويا سيئا، ويعد المواطن الضحية الأولى للانقسام السياسى في ليبيا، حيث ألقت حزمة الأزمات التي يعيشها المواطن الليبي في كبريات المدن الليبية وباقي المدن والبلدات بظلها الثقيل على هذا المواطن وهو يعاني جرَّاء تلك الأزمات التزاحم على محطات الوقود إلى الانقطاع المتكرر والطويل للتيار الكهربائي إلى رداءة شبكة الاتصالات الهاتفية ثم أزمة توفر السيولة لدى كثير المصارف التي اضطرت إلى قفل أبوابها نتيجة انعدام إجراءات الأمن والحماية.

أصبح ارتفاع الأسعار وخصوصاً أسعار السلع الغذائية، من الهواجس اليومية التى تؤرق معظم الأسر الليبية، وذلك في ظل الأجور المنخفضة، وتراجع فرص العمل، وازدياد حدة البطالة بين القوى العاملة جراء الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة في البلاد. ويشكو الليبيون من التأخر صرف المرتبات، إضافة إلى ثبات الأجور في غالبية القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة، حيث أن الزيادة الأخيرة في المرتبات اقتصرت على قطاعات بعينها. ومما يفاقم من مشكلة التضخم أن ليبيا في الوضع الطبيعي وبدون وجود حالات الانقسام فى المؤسسات السياسية، تعتمد على توفير الغذاء من الخارج، الأمر الذي يتفاقم في ظل الأزمات، ويؤدي إلي توقف جانب كبير من الأنشطة الاقتصادية المحلية.

وفي خضم المعاناة اليومية للمواطن الليبي نتيجة تردي مستوي كافة الخدمات الصحية والتعليمية، أصيب المواطن الليبي بالخوف نتيجة ارتفاع الأسعار حتي الخضروات التي ليس لها علاقة مباشرة بسعر الدولار ناهيك عن السلع الغذائية والتي أغلبها يتم استيرادها وأصبح الارتفاع متصاعد بلا سقف لاول مرة في تاريخه[28]. ويبدي البعض تخوفه الشديد من هذه الخطوة التي ربما سترهق كاهل المواطن وتزيد من معاناته اليومية بسبب ارتفاع الأسعار في جميع السلع.

5) خسارة الاستثمارات والأموال الليبية في الخارج

يعد من أخطر التحيات التي تواجه المؤسسة الليبية للاستثمار هو الغموض الذي يكتنف وضع الأموال الليبية في الخارج وخطر الاستحواذ المحتمل على الاستثمارات الليبية في بعض المناطق من العالم، بعد أن أعلنت حكومة ساحل العاج في يونيو 2016 عن تأميم ثلاث شركات للهاتف المحمول، بينها شركة جرين ستريم المملوكة للمؤسسة الليبية للاستثمار، فضلاً عن قيام المؤسسة برفع دعاوي قضائية ضد مؤسسة «جولدمان ساكس» ومصرف «سوسيتيه جنرال» بتهمة التلاعب بالأموال والاستثمارات الليبية، وما وقع في مناطق عدة من مصادرة بعض أمرك المؤسسة الليبية للاستثمار.

كما أن استثمارات ليبيا في الخارج لم تحقق أية عوائد مالية تذكر، بل تكبدت خسائر كبيرة. وذلك بسبب سوء الإدارة وعدم وجود رقيب على الصناديق السيادية في ظل تنازع السلطات وفقا لتقارير ديوان المحاسبة لعام 2015-2021. كذلك استثمرت المؤسسة الليبية للاستثمار البالغ رأسمالها 67 مليار دولار، حوالي 23 مليار دولار من أصولها في استثمارات منخفضة المخاطر وذات عوائد مالية متدنية مثل الإيداعات المؤجلة والاستثمار بالسندات[29].

---

28 أزمة انهيار سعر صرف الدينار الليبي، سليمان سالم الشحومي، متاح علي الرابط التالي: http://www.eanlibya.com/archives/57022

29 الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارج، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، نوفمبر 2016، متاح علي الرابط التالي: http://loopsresearch.org/projects/view/131/?lang=ara

تجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الشركات والمؤسسات الاستثمارية قامت منذ تأسيسها على إدارات غير كفؤة، وظلت تدار بناء على أساليب وخطط غير علمية، وغير تجارية، خالية من التخطيط الاقتصادي والاستثماري، بل أن معظمها تم وفق برامج وتوجهات سياسية لخدمة النظام السابق، مما جعل هذه الشركات تقع فريسة سهلة في أيدي الفاسدين، فأصبحت مجالاً خصباً للرشاوى، والتلاعب، والعمولات الضخمة، والسرقات التي تتم على أعلى مستويات الإدارة فيها، وازداد الوضع سوء بعد تراجع سلطة الحكومة والصراع والانقسام السياسي.

ومن ناحية أخرى، قضت محكمة الاستئناف في لندن لصالح المؤسسة الليبية للاستثمار في العاصمة طرابلس في قضية النزاع على شرعية إدارة الصندوق السيادي الليبي، التي بدأت قبل 5 سنوات مع أطراف موازية في الدولة. وتتولى المؤسسة إدارة أموال ليبيا في الخارج، وتقع معظم أصول المؤسسة السائلة تحت الحظر الدولي منذ نحو 9 سنوات، استجابة لمطالبة المجلس الانتقالي أثناء ثورة 2011، خوفاً من استيلاء أطراف أخرى عليها.[30]

ثالثاً: منطلقات النهوض بالاقتصاد الليبي في ضوء الأزمات الراهنة

لن يكون طريق المستقبل سلساً، لكنه يعطي الأمل في السلام والاستقرار والتنمية، إذا تم التوافق وتوسية الخلافات بين الأجسام السياسية. وتحتاج ليبيا حال استقراراها إلى وضع استراتيجيّة تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة، وعلى ليبيا أن تُواجه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشروعات الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي. ويمكن إيضاح تلك الاستراتيجيات والسياسات فيما يلي:

1. إطلاق برنامج وطني للتشغيل العاجل في مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد لما تؤديه من دور حيوي في رفع أداء اقتصاديات دول العالم المختلفة و القدرة علي الابتكار و إنتاج السلع و الخدمات و توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، ومكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني، يتطلب إطلاق برنامج وطني للتشغيل والتدريب توفير قاعدة بيانات سليمة ودقيقة وحديثة لإمكان التعرف على أعداد المتعطلين وخصائصهم العمرية والنوعية والاجتماعية وأحوالهم المعيشية، وينبغي أن يتضمن البرنامج توفير العديد من فرص التدريب والعمل للشباب حديثي التخرج، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يتم الإعلان عنها بدرجة عالية من الشفافية والتفصيل، بما يعزز من مصداقية الحكومة والرقابة الشعبية على البرنامج، علاوة على برنامج شامل للتشغيل العاجل في مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر[31].

وبالتالي، فإن الملاذ الوحيد هو تفعيل دور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي، وإتباع السياسات الاقتصادية المناسبة التي تفعل ذلك الدور وتعززه، فهي تمثل مجالات لخلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والخريجين من مؤسسات التعليم المهني والتقني أو الجامعي ومن ثم التخفيف من حدة أزمة البطالة التي يعاني

30 محكمة بريطانية تقضي بشرعية حكومة الوفاق على الصندوق السيادي، موقع العربي الجديد، أحمد الخميسى،17 مايو 2020، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2BgAEua

31 دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في ليبيا، نجوى أمحمد عبدالسلام، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، 2018، متاح على الرابط التالي: الوصف: دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في ليبيا (mandumah.com)

منها الاقتصاد الليبي[32].

سعت حكومة الوحدة الوطنية إلى تفعيل البرنامج الوطني للشباب الذي قالت أنه سيقدم تمويلات مالية لأصحاب المشاريع عبر المصارف التجارية بضمان صندوق ضمان الإقراض، بالإضافة لإقامة حاضنات أعمال في مختلف أنحاء البلاد لتقديم المساعدة لتأهيل المشاريع وتدريب القائمين عليها ووضع خطط لهم، على أن تتولى المصارف التجارية التمويل وفقا لصيغ التمويل الإسلامي المختلفة بنسبة تصل إلى 60٪ من قيمة المشروع وتقوم صناديق دعم المشروعات الإسهام بنسبة 30٪ من القيمة الإجمالية للمشروع، ويسدد المنتفع بالمشروع الـ10٪ المتبقية من القيمة، غير أن شيئا مذكور لم يتحقق بعد، وظلت وعودا أقرب إلى الدعاية الانتخابية. ك

سوق المال الليبية رغبت في تأسيس بورصة متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد الانتهاء من وضع الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بهذه السوق في ضوء تجربة البورصة المصرية، وليتم إنشاء البورصة الجديدة بالتنسيق مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى التابع لوزارة الاقتصاد، وذلك بعد تدريب العديد من الشباب عبر حاضنات الأعمال، بهدف تعزيز روح المبادرة وتنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي وذلك بالتزامن مع توحيد المؤسسات الحكومية وإنهاء الانقسام السياسي. لذلك سيكون هناك نشاط لفتح شركات صغيرة ومتوسطة والاكتتاب فيها وسيكون رأسمالها حتى 5 مليون دينار ليبي[33]، غير أن المنفذ منها ما يزال خجولا.

جدير بالذكر أن مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة أمر في غاية الأهمية وأن هذه المشاركة تتطلب قدراً كبيراً من الوعي الاجتماعي والدعم المجتمعي والحكومي، وهذا لن يتأتى إلا بوجود مؤسسات ترعى وتدعم هذا الدور وتحاول ترسيخ قيم جديدة محفزة وداعمة للمرأة تساعدها على إنشاء مشروعها الصغيرة وتطويره من خلال برامج الإقراض المستمرة والمناخ التنظيمي الذي سيطلق قوى السوق اللازمة للقضاء على مشكلة البطالة والسير بخطى حثيثة نحو عملية التنمية.[34]

2. استراتيجية إصلاح السياسة المالية

- سياسة التحوط ضد تقلبات أسعار النفط

إن هيكلة النفقات العامة في المدى المتوسط في الاقتصاد الليبي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التأكد من تقلبات العوائد النفطية، والتقليل من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك التقلبات. وبالرغم أن الحكومة الليبية قد أنشئت صندوق للتثبيت، إلا أن تلك الإجراءات غير كافية، ولذلك فعلى الحكومة الليبية تدعيمها بوسائل أخرى للتحوط من تلك التغيرات في الأسعار، مثل العقود المستقبلية وعقود الاختيار والتي تحول المخاطر إلى أسواق المال العالمية.

وتسمح تلك الأدوات المالية بمعرفة أسعار تسليم النفط مستقبلاً، مما يجعل إعداد الميزانية أكثر واقعية توفر بعض الحماية ضد الانخفاض في أسعار النفط، ومن الناحية النظرية يمكن القيام بتحويل الخطر من خلال أسواق البترول بواسطة إما العقود المستقبلية أو شراء التأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار، وذلك التحوط Hedging يسمح

32 تقييم دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الليبي، عبد الحكيم السيد الطاهر، جمعية إدارة الاعمال العربية، 2017، متاح على الرابط التالي: الوصف: تقييم دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الليبي (mandumah.com)

33 الكشف عن إنشاء بورصة المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، 19 مايو 2021، متاح على الرابط التالي: الكشف عن إنشاء بورصة المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا | بزنس ريبورت الاخباري (bnreport.com)

34 دور المرأة في المشروعات الصغيرة وأهميته للاقتصاد الليبي، اسماعيل عبد المجيد المحيشي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، نوفمبر 2018، متاح على الرابط التالي: دور المرأة في المشروعات الصغيرة وأهميته للاقتصاد الليبي - المركز الديمقراطي العربي (democraticac.de)

بجعل التدفقات المالية الحكومية أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ، ويوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير والتكيف معه بمرونة أكبر.[35]

- ترشيد سياسات الدعم الكلي

ثمة عدد من السياسات التي يمكن اقتراحها في ذلك المجال، فلا شك في أن العشوائية التي ترافق سياسات دعم السلع في ليبيا ترتب استحقاقات مالية وسياسية تحقق نتائج سلبية عكس المرجوة منها، فالدعم المعمم من شأنه تحقيق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية، لكن سوء إدارة ذلك النوع من الإنفاق يعمّق الاختلالات الموجودة. وثمة حاجة ماسة، إلى تحسين الحوكمة الرشيدة والشفافية فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية، إذ ينعدم الوضوح في طرق الإنفاق والأسس التي تحكمه. وفور ربط الإنفاق بمجموعة من الأهداف القابلة للقياس، يصبح في الإمكان تقويم جدوى الإنفاق وتحسين العائد الاجتماعي المترتب عليه.

ولا شك في أن نموذج دولة الإعانات في ذلك الشكل والإصرار على الاستمرار فيه على رغم التغييرات والمشكلات الواضحة التي ترافقه، يعكس النظرة القصيرة الأجل في التعامل مع تحديات طويلة الأجل تواجه ليبيا، ويعزز نمطاً استهلاكياً ومجتمعاً ريعياً، بل يذهب إلى حد مأسسة موضوع المساعدات كجزء من حياة الليبيين دون طرح بدائل لكيفية الخروج من ذلك المأزق، فالاستمرار في نمط توظيف مبدأ الإعانات غير قابل للديمومة، ويحتاج إلى توافر موارد متواصلة[36].

ينبغي على الحكومة اتخاذ خطوات جريئة في ذلك المجال مثل زيادة مخصصات التعليم والصحة خاصة الموجهة لتحسين جودة العملية التعليمية والخدمات الصحية لمحدودي الدخل، مع إعطاء أولوية مطلقة لبرامج التعليم الأساسي، ودعم التامين الصحي وأدوية العلاج المجاني وألبان الأطفال وتجهيزات المستشفيات العامة وغيرها، علاوة على زيادة مخصصات برامج دعم قطاع الزراعة وذلك بهدف زيادة الإنتاجية، وتقديم الدعم الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية والفئات المهمشة وغيرها من برامج الدعم النقدي لغير القادرين علي الكسب.

3. استراتيجية إصلاح السياسة النقدية والمصرفية

هناك حاجة لاستخدام السياسة النقدية والمصرفية لدعم عملية التنويع الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال استخدام سياسة سعر الصرف أو فرض رسوم أو حصص على الواردات لغرض حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري [37]، ويمكن إيضاح تلك السياسات من خلال الآتي:

- سياسة تخفيض العملة

حدد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي، إذ أقر مجلس إدارة المصرف

35 وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، شكوري سيدي محمد، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، متاح على الرابط التالي: chakouri-sidi-mohamed.Doc.pdf (univ-tlemcen.dz)

36 الإعانات تلغي دور الدولة في التنمية، الحياة، إبراهيم سيف، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 5 أغسطس 2011، متاح على الرابط التالي: الإعانات تلغي دور الدولة في التنمية - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

37 ماجدة مدوخ،" فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة: دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002-2003.

بالإجماع تعديل قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة لتصل إلى 0,1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار أي ما يعادل 4,48 دينار للدولار، وهنا يكون تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي بهدف حماية القطاع الصناعي والزراعي والخدمي من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وفي تلك الحالة فإن تخفيض سعر الصرف هي الوسيلة الملائمة لتثبيط الأثر السلبي لأثر النفقات على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري مع مراجعته بشكل مستمر لبلوغ المستوى التوازني، وذلك بواسطة رفع الأسعار المحلية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة للسلع الغير قابلة للتبادل التجاري.

ومع الارتفاع المبدئي في الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري، فإن ذلك من شأنه:

- تزايد ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يزيد من قدرة استقطاب ذلك القطاع للموارد من باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج في كل الاقتصاد فترتفع بذلك الأسعار في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري، فيحدث تأثير معاكس للتأثير الإيجابي الناتج عن تخفيض العملة، وبالتالي على الربحية المطلقة والنسبية لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.
- خفض استهلاك قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، حيث إن الارتفاع المبدئي في الأسعار المحلية لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري يؤدي إلى خفض استهلاك منتجات ذلك القطاع، وبافتراض التشغيل الكامل، فإن الطلب الإضافي على السلع غير القابلة للتبادل التجاري يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، مما يعوض جزئيًا التغير المبدئي في الأسعار النسبية الذي كان لصالح للسلع القابلة للتبادل التجاري بسبب التخفيض.
- يساعد تخفيض العملة مبدئيًا في زيادة فائض ميزان المدفوعات، غير أنه في حالة عدم وجود تدفقات نحو الخارج أو غياب التعقيم النقدي، فإن عرض النقود سوف يرتفع فيحدث ارتفاع في الأسعار المحلية يعوض الأثر الإيجابي لتخفيض العملة على الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري.

ولجعل سياسة خفض العملة أكثر فاعلية ولتعزيز حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري من التأثير السلبي لأثر النفقات، فإنه ينبغي مصاحبة سياسة التخفيض بسياسات أخرى من شأنها أن تساعد على تجنب ارتفاع أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري من خلال تبني سياسة تستهدف خفض مكونات الإنفاق، ولتجنب زيادة عرض النقود يتعين على السلطات كذلك تبني سياسة التعقيم، وحتى تكون سياسة تخفيض العملة أكثر فاعلية، ينبغي مرافقتها بخفض مجمعات الطلب وذلك بواسطة عمليات السوق المفتوحة، وتدخل البنك المركزي للحد من قدرات البنوك على منح الائتمان للقطاع الخاص، أو عن طريق قيام الحكومة باستخدام فائض الميزانية لتسديد ديونها.

- سياسة مراقبة الواردات

تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري من خلال فرض قيود تجارية، وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، ومن شأن ذلك الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية، حيث إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار الواردات، و إن لم تكن الواردات سلع دنيا، فإن الطلب عليها سوف يرتفع وفي تلك الحالة يمكن للحكومة أن تتدخل وذلك بتقييد حصة السلع المستوردة (نظام الحصص) أو الإبقاء على مستوى حصة الواردات دون تغيير.

4. استراتيجية إصلاح السياسة التجارية

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبرى للاقتصاد الليبي، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية من خلال اعتبارها مؤشرًا جوهريًا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق العالمي، وذلك لارتباط ذلك المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري، كما أنها يجب أن تلعب دورًا مهمًا في عملية التنويع الاقتصادي، وثمة عدد من المتطلبات اللازمة للنهوض بالقطاع التجاري الذي يعد النافذة التسويقية للقطاعات الإنتاجية سواء كانت الزراعية أو الصناعية وكذلك الخدمية، ويمكن إجمال تلك المتطلبات فيما يلي:

- **تعزيز حماية التجارة الخارجية**

يمكن التمييز بين نوعين من الإغراق وهو إغراق السوق الليبية بالواردات من سلعة معينة وإغراق الصادرات الليبية لسوق دولة معينة، وفي كلا النوعين يتحتم على الحكومة الليبية حماية تجارتها الخارجية لما له من تأثير سلبي على الاقتصاد، ولذا فيجب على الحكومة الليبية مكافحة قضايا الإغراق من خلال إنشاء جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية ويكون منوطاً بالتحقيق في جميع الشكاوي الخاصة بالإغراق في السوق الليبية، وكذا التصدي للحالات التي تتعرض لها الصادرات الليبية في الأسواق العالمية، ويجب أن يتم تكوينه من مجموعة منتقاه من الباحثين لتكون النواة الأساسية ويتم تدريبهم من خلال التعاون مع سكرتارية منظمة التجارة العالمية علي النواحي الفنية والقانونية وكيفية تقديم الشكاوي والإثباتات الخاصة بممارسات الإغراق وكيفية إثبات الضرر الواقع علي الصناعة المحلية وفقًا للآليات التي حددتها الإتفاقات الدولية. ومن الممكن في ذلك الصدد أن تكون هناك دورات تدريبية للكوادر البشرية العاملة في الجهاز بالتعاون مع دول ذات خبرات جيدة في ذلك المجال[38].

- **الاهتمام بتنمية التسويق الدولي[39] و تنظيم البعثات التجارية**

لتوسيع التجارة الخارجية الليبية، يجب الاهتمام بالتسويق الدولي نظرًا لارتباطه بعملية التبادل التجاري الدولي، ولتعميق مفهوم التسويق الدولي بليبيا يجب إنشاء إدارة للتسويق الدولي، والتي ستكون منوطة باتخاذ القرارات الأساسية وهى قرار الدخول أو عدم الدخول للأسواق الدولية، وقرار يتعلق بنوع وعدد الأسواق المحتمل دخولها، وكيفية خدمة تلك الأسواق أو النظام الذي يجب أن يستخدم لإيصال السلع والخدمات للعملاء في الأسواق الخارجية.

وتأتي أهمية تنظيم البعثات التجارية بهدف استكشاف الأسواق الجديدة كدول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة وهونج كونج وكذلك إلى الدول العربية كمصر والجزائر والمغرب والعراق وتونس، وتنبع أهميتها في محاولة فتح أسواق جديدة وتنمية الوعى الخططى وتعظيم القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة والحاسمة التى تساهم فى تطوير المنتج ودعم قدراته التنافسية فى الأسواق العالمية. وتجدر الإشارة إلى نجاح تلك البعثات التجارية في بعض من دول العالم كمصر والمغرب، حيث إنها نجحت الى حد كبير فى تحقيق بعض أهدافها، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري المصري مع الجزائر من نحو10 مليون دولار سنويًا إلى 30 مليون دولار بفضل تلك البعثات[40].

---

38 وزارة الصناعة والتجارة المصرية، قطاع الاتفاقات، http://www.tas.gov.eg/Arabic/Trade%20Remedies/Dumping_Training/.

39 يُعرف التسويق الدولي على أنه ذلك النشاط من الأعمال الذي يركز علي عناصر تخطيط وتطوير المنتج والتسعير والتوزيع والترويج وخدمة المستهلك النهائي من المنتجات التي تلبي احتياجاته في أكثر من دولة واحدة.

40 التسويق الدولي ودوره فى تنمية الصادرات المصرية، متاح على الرابط التالي: http://www.tpegypt.gov.eg/-Ar/Studies_d/eltaswekdawle.pdf.

5. سياسات تنمية الصادرات

إن تهيئة البيئة النموذجية لتنمية الصادرات لا تقتصر فقط على منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية والتشغيلية ومنظومة إدارية أكثر كفاءة تضمن تشخيص وإيجاد الحلول للعقبات التي تواجه المُصدر بشكل فوري، على أن يتم ذلك في إطار خطة وطنية تنسجم مع مبدأ تشجيع النشاط التصديري وتعمل على إيجاد التوطين السليم للصناعات التصديرية. ويمكن للحكومة انتهاج التخطيط التوجيهي المباشر لقطاع الصادرات، وذلك من خلال انتهاج السياسات الصناعية والتجارية التقليدية، وتتضمن تلك السياسات:

- سياسات الدعم والإعانات، حيث يوجد الدعم المالي المباشر، والاستثناءات الضريبية، والإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة وإعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير، وتقديم القروض لتمويل الصادرات، وتعديل سعر الصرف للمصدر، وكذلك يوجد الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية.

- السياسات الجمركية، حيث توجد العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية، أشهرها نظام Draw back وهو نظام رد الضرائب الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير، ونظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للضرائب الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة .ونظام الإيداع ويقصد به إيقاف تحصيل الضرائب الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لمدة زمنية محددة[41].

ويجب الاستفادة من التجارب الدولية في ذلك الصدد كتجربة ماليزيا التي تستشهد بها تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) كأكثر الدول النامية نجاحًا في انتهاج ذلك النوع من السياسات، حيث تشير التجربة الماليزية إلى انتهاج حكومة ماليزيا سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء احتياجات وأهداف التنمية الوطنية، والربط بين الحوافز وتقديم التسهيلات المخصصة لتنمية المهارات، حيث تمكنت الحكومة الماليزية من خلال ذلك الربط من استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية، والانتقال التدريجي في هيكل الحوافز من التشجيع العام للصادرات الى التركيز المحدد على الصادرات عالية التكنولوجيا[42].

6. استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات غير النفطية

يتأثر مناخ الاستثمار الأجنبي بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في الدولة مستقبلة رؤوس الأموال، حيث تمثل تلك الأوضاع ما يسمي بمناخ الاستثمار، وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى الأوضاع والظروف سلبًا وإيجابًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثم على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. ولتحسين مناخ الاستثمار في ليبيا ينبغي:

41 أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي خلال المدة (1994 -2002)، ابراهيم محمد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008.

42 الدور الإنمائي للصادرات، ليلى عاشور حاجم سلطان، http://:net.relax-to.econ/topic-t986، 2-6-2012.

• تحقيق درجة من الاستقرار السياسي والأمني وتفعيل المؤسسات الحكومية بعد توحيدها وإرسال رسائل طمأنة وتشجيع بخصوص الوضع السياسي والأمني في البلاد.

• الحد من أشكال الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي، وخلق مصداقية للسياسات الحكومية، حيث إن القوانين الحكومية الجديدة يكون لها تأثير ضئيل، نظرًا لاعتقادها أن تلك القوانين لن يتم إنفاذها، ومرونة السياسات وملائمتها للأوضاع المحلية.

• تعزيز عملية الخصخصة والعمل على الحد من آثارها السلبية، من خلال أن تكون متدرجة دون أن تكون بطيئة وأن لا تعطل نسق الإصلاحات وان لا تخل بالأمن الاجتماعي؛ كما يجب أن تكون مراقبة من قبل هيكل مستقل يتمتع بسلطات مهمة مرتبط بالهيئات العليا للدولة، كما يجب ألا تؤدي إلى احتكارات فعلية من طرف القطاع الخاص، ويمكن الاستعانة بالمساندة التقنية والمالية للمنظمات الدولية كالبنك الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار أبرز الممارسات الدولية في تأهيل الشركات التي تواجه صعوبات اقتصادية[43].

• تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية، ووجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفء، مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلائم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

• تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يتضمن أيضًا تشخيص العوائق والمشكلات التي تواجه المستثمر على كافة المستويات والمراحل، وإيجاد الحلول لها، وتكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر في المشروعات التي يستثمر فيها، بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.

• إدماج قوانين الاستثمار في قانون موحد للاستثمار يحتوى على قانون الشركات وقانون الحوافز الضريبية وقانون التجارة وغيرها من القوانين ذات الصلة بإنشاء وعمل وتصفية الأنشطة الاستثمارية سواء المحلية والأجنبية منها، حيث إن التنظيم الجيد والإجراءات المبسطة والمعلنة تقضي على انتشار الأنشطة الغير رسمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية[44].

43 دليل الاتّفاقيات الثنائيّة للاستثمار، فرحات الحرشاني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، متاح على الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/sites/org.unescwa.www/files/pa... · DOC file

44 استراتيجية لجذب الاستثمارات الآسيوية إلي مصر، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=148148&eid=128.

7. استراتيجية تنمية القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية الغير نفطية التي يجب أن توليها الحكومة اهتمامًا كبيرًا، ويأتي ذلك انطلاقًا من كونه القطاع الأكثر اتساعًا وتعددًا وشمولية، وهو الخيار الأفضل لتنويع مصادر الدخل، وفتح مجالات العمل أمام الشباب الليبي المؤهل، فضلاً عن أنه القطاع الأبرز في جذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي وضع ليبيا على طريق النمو والتقدم، علاوة على أن الدول المتقدمة صناعيًا هي التي تمسك بكل خيارات التقدم في شتى المجالات الاقتصادية المختلفة[45]، ويمكن النهوض بالقطاع الصناعي من خلال ما يلي:

- إصلاح وتأهيل مؤسسات الصناعة

ويقصد بالتأهيل اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحسين أداء مؤسسات ذلك القطاع، بما يتناسب والمطلوب دوليًا، وتحسين قدرات المنافسة لمؤسساته، لتصبح أكثر تنافسية على مستوى الأسعار والجودة، ولكى تكون قادرة على مواكبة تطور الأسواق الدولية، والتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويكون ذلك من خلال:

- الإنتاج بمواصفات دولية، كتشجيع مؤسسات الصناعات الليبية على تبني نظام الجودة، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية، والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية، واعتماد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن استراتيجية المؤسسة، والاهتمام بالتصدير، والاندماج في السوق الدولية، وتحسين طرق الانتاج والمراقبة والتخطيط، وكذلك رفع مستوى الإنفاق الاستثماري للناتج المحلي باتجاه الصناعة خاصة منها الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر التأهيل عملية مستمرة في الزمن، مسايرة لكل مستجدات السوق الدولية، وتتركز على التجديد والتطوير والتحديث والبحث

- تأهيل محيط مؤسسات الصناعات

ترتبط القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة بطبيعة محيطها، ولذلك لابد من إصلاح عميق للاقتصاد ككل لتمكين تلك المؤسسات بمواكبة تحولات المحيط المحلي والدولي، ويكون ذلك من خلال:

- تعزيز وضوح وشفافية القوانين والسياسات الاقتصادية مع استقرارها، وبناء الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

- تجديد وتوسيع شبكة المواصلات، وذلك بتحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات والموانئ البحرية والجوية، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.

45 استراتيجيات التنمية الصناعية وآفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، رضا بن صالح، باسم الرتيمي، 2019، متاح على الرابط التالي: https://dspace.zu.edu.ly/handle/1/836

• مراجعة وتطوير التشريعات والأطر القانونية، لكي تتلائم والقانون الدولي، وتشمل تلك القوانين، القانون التجاري، والقانون الضريبي، والقانون الجمركي، لكي تكون أيضًا أكثر مرونة لتشجيع الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي، ومحاربة الفساد الإداري في جميع صوره وأشكاله، مع تبسيط وتحديث الإجراءات الإدارية.

- دعم المنتج الصناعي الوطني

فالدعم المطلوب هو الدعم المشروط، فبعد أن يمنح المستثمر الموافقة المطلوبة لقيام المشروع الصناعي، يشترط عليه مواصفات معينة لما ينتجه من سلع، وتلك المواصفات تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تكون عليه السلعة المنتجة وفي حالة تدني المواصفات يحرم المشروع من الدعم، وهناك عدة وسائل للدعم في مرحلة ما بعد الانتاج، والتي منها:

• تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة وتطوير المنتجات والتدريب والإدارة والتسويق والمعلومات، وتشجيع إقامة دراسات المقارنة لبعض القطاعات الصناعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما يلبي احتياجات الأسواق الدولية، والمساعدة في تسهيل عملية تجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والخبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج[46].

• تنظيم أنشطة ترويجية محلية لدعم المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية وإعطاء الأولوية للمنتجات الليبية في العطاءات المحلية وزيادة الوعي الوطني حول أهمية دعم المنتجات الوطنية، وذلك من خلال تعزيز الثقة بالمنتجات الليبية عن طريق تنظيم ندوات في جميع المناطق لنشر الوعي بجودة المنتجات المحلية، والتعريف بالمنتجات الليبية ومنافستها للمنتجات الأجنبية المتوفرة في الأسواق المحلية، وتشجيع المستهلك الليبي على شراء المنتجات المحلية كبدائل للمنتجات الأجنبية، إضافة إلي تنظيم برامج إعلامية ترويجية متكاملة للمنتجات الصناعية عن طريق التلفزيون والإذاعة والصحف وغيرها، وإقامة المعارض المحلية.

• دخول المنتجات المحلية ضمن مساعدات الدولة التي تقدمها للقطاعات الأخرى، ولاسيما النامية منها بحيث لا تقتصر تلك المساعدات على مبالغ نقدية فقط بل تشمل على مواد عينية، و منح المنتجات المحلية معاملة تفضيلية في المشتريات الحكومية[47].

•تنمية الصادرات الصناعية المحلية ويكون ذلك من خلال تبني استراتيجيات وبرامج أكثر فاعلية تتضمن السعي لتعزيز تنافسية المنتجات الليبية في مجال الجودة والسعر والقيام بترويج الصادرات الوطنية ودعم تسويقها، عن طريق:

• إجراء دراسات تسويقية شمولية بهدف إيجاد أسواق جديدة، وإنشاء مراكز تجارية جديدة في الأسواق

46 السياسة الصناعية الوطنية، برنامج دعم الصناعة 2010-2014، وزارة الصناعة والتجارة المملكة الأردنية الهاشمية، www.doc.ind/0/portals/jo.gov.mit.

47 آفاق تطور الصناعة، أحمد السيد كردي، متاح على الرابط التالي: http://www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157766.

الواعدة مثل أوروبا وإفريقيا ووسط آسيا، وذلك بهدف تحديد السوق المستهدف والمنتجات المطلوبة وآلية الدخول إلى الأسواق الواعدة الجديدة، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد الاحتياجات وتوفر البدائل والمواد الأولية والمنافسين، كما أنها تطلع على متطلبات السوق من حيث القوانين والمواصفات، وتقييم أهمية إقامة مراكز تجارية في السوق المستهدف. وكذلك التعاون مع المؤسسات النظيرة والمؤسسات المتخصصة من أجل عمل الدراسات الميدانية والمسح السوقي للاسواق المستهدفة.[48]

- إنشاء بيوت تصدير متخصصة (Export Houses) من قبل القطاع الخاص تتولى مهام الترويج لقطاعات صناعية محددة في الأسواق المستهدفة، وذلك عن طريق وضع آليات وحوافز لإنشاء بيوت التصدير وتقديم الدعم الفني واللوجستي لتسهيل مهمتها في الترويج للمنتجات المحلية وخصوصًا للأسواق غير التقليدية، والتي يقوم القطاع الخاص بتعزيز تواجد المنتجات المحلية فيها من خلال قنوات الاتصال الخاصة به[49].

8 . استراتيجية تطوير صناعة النقل البحري ومنظومة اللوجستيات

لخدمة أغراض تنمية التجارة الليبية، يجب الاهتمام بقطاع النقل البحري الوطني والعمل على تطويره حتى يكون قادراً على الاضطلاع بمهمة تنمية التجارة الليبية، ويكون ذلك من خلال:

- استمرار الاهتمام بتطوير الموانئ، وتعميق الأرصفة وزيادة غواطسها بما يسمح باستقبال السفن الأكبر حجماً مع زيادة فسح المجال للشركات الملاحية لتقوم بدورها في تطوير الموانئ، والاستمرار باتخاذ الإجراءات اللازمة لربط الموانئ بالمناطق الصناعية ومراكز الاستهلاك بكافة طرق ووسائل المواصلات البرية والبحرية وتطوير إمكانيات محطات الشحن والتفريغ وتزويدها بالمعدات الحديثة لزيادة معدلات الشحن والتفريغ.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض مدة بقاء السفن بالموانئ مما يزيد من دوران الرحلات وذلك يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات الملاحية والموانئ، وزيادة الاهتمام بالبيئة البحرية وفرض قيود على السفن بما يضمن تخفيض تلوث البيئة[50].

- تحسين خدمات الموانئ الليبية، فينبغي العمل على تحسين خدمات الموانئ المحلية من خلال تخفيض رسوم وأجور خدمات الموانئ لتكون قادرة على منافسة موانئ الدول المجاورة ، وتحديث قواعد وتعليمات الموانئ الوطنية لتتواكب مع التطورات التي حدثت في صناعة النقل البحري، حيث أن ذلك يعتبر عاملاً مهماً في تطوير عمل الموانئ، وضرورة زيادة مختبرات الجودة النوعية بالموانئ لتكون قادرة على استيعاب

48 دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي في ليبيا، عائشة محمد أحميدان فرج، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، 2016، متاح على الرابط التالي: مارك: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي في ليبيا (mandumah.com)

49 نمو قطاع الصناعات التحويلية في السعودية 50 بالمائة، متاح على الرابط التالي: نمو قطاع الصناعات التحويلية في السعودية 50 بالمائة - الصناعة - كاتالوج الملفات - (Personal site (ucoz.com.

50 استراتيجية التنمية المعتمدة في قطاع النقل البحري والموانئ، ، متاح على الرابط التالي: http://www.transport.tn/developpement-de-strategie-3Ala%62=id&article=view&content_com=option?php.index.

الحجم الكبير في الواردات الليبية والتي تصل إلى كافة موانئ الدولة[51].

• تشكل كل من شبكات الربط، البنية التحتية والإجراءات، ومشاركة القطاع الخاص منظومة متكاملة تساعد على نجاح الخدمات اللوجستية وهذا يشجع الشركات في سائر سلسلة الخدمات اللوجستية على العمل من ليبيا حيث توقن بأنها تستطيع التعويل على شبكات الربط المتواترة والموثوقة للوصول إلى الأسواق العالمية سريعا، فضلاً عن استخدام المركبات الأوتوماتيكية التي تسير بدون سائق، وأجهزة الفحص الذكية لرصد مخالفات الشحن كالقرصنة، وأيضا استخدام أحدث الأدوات لتحليل البيانات للرصد المبكر لمواقع التكدس المروري.[52]

9. استراتيجية تعزيز البحث العلمي والابتكار في مختلف المجالات

• جعل سياسات الابتكار ونشر التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة، الأمر الذي يتطلب التنسيق الجاد للإصلاح الهيكلي لأسواق المنتجات، والعمل، ورؤوس الأموال، وكذلك لأنشطة التربية والتكوين، علاوة على ضرورة الانفتاح على التيارات العالمية للابتكار والأشخاص والأفكار.

• تعزيز الجهود الحكومية في مجال البحث والتطوير، من خلال تحسين تسيير القاعدة العلمية، بإضفاء المرونة على هياكل البحث وتكثيف التعاون بين الجامعة والصناعة، وكذلك تكثيف الدعم المالي للبحث والتطوير الصناعي مع إزالة العقبات التي تعترض تطوير آليات السوق كالرأس المال المخاطر الذي من شأنه تمويل الابتكار، كبديل أو مكمل للدعم التقليدي للبحث والتطوير.

• تعزيز سياسات الابتكار، عن طريق تحسين التقنيات والآليات التنظيمية الخاصة بالتقييم، وإدخال آليات جديدة لدعم الابتكار ونشر التكنولوجيا عبر تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وكذلك إزالة العقبات أمام التعاون التكنولوجي الدولي، مع إضفاء الشفافية على القوانين المسيرة والمنظمة لمساهمة الأجانب في البرامج الوطنية للبحث، وكذا خلق صيغة قانونية مؤكدة لحقوق الملكية الفكرية[53].

• تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة وتطوير المنتجات والتدريب والإدارة والتسويق والمعلومات، وتشجيع إقامة دراسات المقارنة لبعض القطاعات الصناعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما يلبي احتياجات الأسواق الدولية، والمساعدة في تسهيل عملية تجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والخبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج.

51 النقل البحري في إطار منظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات والبحوث بغرفة الشرقية، أكتوبر 2009،، متاح على الرابط التالي: sa.org.chamber.www.

52 ثلاثة عوامل حوّلت سنغافورة إلى مركز عالمي للخدمات اللوجستية، يعين لم، مدونات البنك الدولي، 2017، متاح على الرابط التالي: ثلاثة عوامل حوّلت سنغافورة إلى مركز عالمي للخدمات اللوجستية (worldbank.org)

53 5 معوقات تواجه تطوير القطاع الصناعي الخليجي، صحيفة الاقتصادية، 5 يونيو 2012، متاح علي الرابط التالي: //:http www.aleqt.com/2012/06/05/article_664106.html.

• التنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الدعم اللازم في سبيل رفع كفاءة العاملين في القطاع الصناعي وتطوير سوق العمل وموائمة التعليم الجامعي وكليات المجتمع ومؤسسات التدريب المعنية مع احتياجات الصناعة.

10 . استراتيجية تطوير القطاع السياحي

بإمكان قطاع السياحة أن يلعب دور الرائد في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وأن يحقق توازن في الهيكل الخاص بالصادرات - الذي يهيمن عليه قطاع النفط- عن طريق جلب أموال السائحين من الخارج، كما أن القطاع السياحي بوسعه أن يحقق زيادة إنتاجية القطاعات الأخرى باعتباره من القطاعات الخدمية التي تخلق طلب على منتجات القطاعات الأخرى وأن الطلب الوارد على ذلك القطاع هو بمثابة طلب نهائي[54]، ويتطلب ذلك درجة من الاستقرار الأمني في البلاد، ويمكن للحكومة الاهتمام بالقطاع السياحي من خلال تنشيط التسويق السياحي، ويكون ذلك عبر:

• التأكيد الرسمي في البرامج الحكومية وعلى مستوي القوانين والتشريعات على أن السياحة في ليبيا ستكون من ضمن الصناعات الاقتصادية الرئيسية وإحدى أهم البدائل لدخل النفط وأنها تعمل على وضع سياسات تعطي الأولية للنشاط السياحي في برامج التنمية البشرية والمكانية على مستوي ليبيا، وتضمن اعداد وتفيد خطط وبرامج التطوير السياحي في أسرع وقت لتحقيق المستهدفات على المدي القصير والبعيد.

• تنفيذ برامج الصيانة والحماية والتطوير للمدن الأثرية والمدن القديمة والمتاحف ومناطق الجذب السياحي دون أي تأخير مع ضرورة وضع البرنامج التنفيذي للمحافظة على المواقع الأثرية والمناطق الطبيعية التي تحتوي علي امكانيات سياحية من العبث والتخريب والسرقة، والاستفادة من عضوية ليبيا في منظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للسياحة في هذه البرامج، وتغيير سياسة عمل الشرطة السياحية من مرافقة السواح إلي سياسة التواجد بالمدن الأثرية والمناطق السياحية لحمايتها، وادخال الميكنة في حماية المتاحف والمدن الأثرية بمنظومات المراقبة الإلكترونية .

• الاهتمام بصيانة وتحسين البيئة والمحافظة على الموارد السياحية الطبيعية على المستوي العام وأن يكون ذلك واضحاً في الاستغلال الأمثل للشواطئ البحرية وازالة المشاريع الغير سياحية على هذه الشواطئ وتوفير الامكانيات الخاصة بحماية البيئة وتكثيف حملات التوعية للحد من الإهمال الواضح في موضوع حماية البيئة لجميع المناطق الأثرية والصحراوية والشاطئية، وأن يكون للمجتمع المدني وجمعيات حماية البيئة والتراث دور هام في هذا المجال.

54 جاسم حسين، آفاق الاقتصاد الليبي بعد القذافي، صحيفة الاقتصادية، 27 أغسطس 2011، متاح علي الرابط التالي: آفاق الاقتصاد الليبي بعد القذافي | صحيفة الاقتصادية (aleqt.com)

• استخدام الوسائل الترويجية والتسويقية المختلفة في كافة الأسواق السياحية الدولية والإقليمية الرئيسية من خلال تنفيذ الحملات الترويجية في المعارض والبورصات السياحية العالمية والإقليمية، وإعداد وإنتاج مواد ترويجية باللغات الحية ومواكبة لتطور تكنولوجيا المعلومات.

• إعداد دراسات متخصصة حول تكاليف وسياسات تسعير المنتج السياحي وأسواق السياحة الدولية المصدرة للسائحين والعوامل المؤثرة فيها، وإقامة المهرجانات والأسابيع السياحية المتخصصة في الدول المصدرة للسائحين وخاصة دول الشرق الأوسط والدول الخليجية، بهدف الترويج لجماهيرية في الأسواق الدولية، واستقطاب أعداد كبيرة من السائحين.

• عقد الندوات والدورات التدريبية المستمرة لتطوير قدرات مهارات القائمين على العملية الترويجية والتسويقية للمنتج السياحي، وتحفيز الأسواق ذات الأولوية من خلال أدوات تسويقية محددة كالتعاقد مع شركات ومكاتب العلاقات العامة والمشاركة السنوية في المعارض العالمية، والتعاون مع السفارات الليبية، وذلك لاستهداف الأسواق السياحية كدول المجلس وأسواق دول منطقة الشرق الأوسط، وأسواق دول جنوب شرق آسيا.

• استخدام الإعلانات والنشرات الإعلامية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لنشر عدد كبير من الإعلانات السياحية المتخصصة في عدد من وسائل الإعلام مثل الفضائيات والإذاعة والجرائد والمجلات ذات العلاقة بالعمل السياحي[55].

• إيجاد قاعدة معلومات متكاملة للقطاع السياحي، ودليل سياحي يوفر للسائح ما يحتاجه من بيانات ومعلومات عن السياحة في الجماهيرية بشكل عام، وضبط جودة الخدمات السياحية، وتنمية الآثار والمتاحف وتطويرها، وإحياء التراث العمراني والمحافظة عليه.

الخلاصة

يتوفر لليبيا مقدرات وامكانيات كبيرة لتخطي أزماتها الراهنة والسير بخطى ثابتة تجاه النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن ذلك لن يتحقق في ظل الصراع والانقسام المؤسساتي، ولكي تلج ليبيا طري النهضة الاقتصادية والاجتماعية ينبغي يكون السلام الخيار الاستراتيجي لمعالجة كل القضايا العالقة بطي صفحات الماضي المؤلمة والانطلاق لاستكمال بناء الدولة الديمقراطية بتحقيق التسوية السياسية وطموحات الشعب الليبي في تحقيق

55 اتجاهات استراتيجية التسويق والترويج السياحي للفترة (2010-2015)، www.yementourism.com/media/pdf.market.

الاستقرار والتنمية، وقطع الطريق على محاولات استفادة بعض القوى الخارجية من الفوضى على حساب المصالح الوطنية الليبية.

تستطيع ليبيا بإمكانياتها تطوير اقتصادها من خلال تعزيز مكانتها الرائدة في مجالات الطاقة مع بناء وتطوير التجمعات الصناعية والخدمية في قطاعات جديدة ذات إمكانات مستقبلية مثل الطاقة المتجددة، والسياحة، والزراعة، والنقل والخدمات اللوجستية، ويتطلب السير في طريق النهوض بالاقتصاد الليبي والتنويع الاقتصادي اتفاق مجتمعي عام على كيفية التصرف بالعوائد النفطية وتحييد أثرها في تركيز التوجهات الريعية المتأصلة. وينطوي ذلك على ضرورة رسم خطط وسياسات واستراتيجيات وبرامج ذات آجالٍ متنوعة للتنويع الاقتصادي، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصادية ذات كادر وطني تحظى باتفاق عام من كافة فئات المجتمع، كما يتطلب تطوير الاقتصاد التغلب على العوائق الكبيرة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى ومساعدتها على الحصول على رأس المال، وجذب القوى العاملة الماهرة، وتحفيزها على المشاركة في عمليات البحث والتطوير.